

خطة الاستجابة الإنسانية

2018

نظرة عامة

يناير/كانون الثاني 2018

ليبيا



منسقة الشؤون الإنسانية

لا تزال ليبيا تعاني من آثار الأزمة السياسية الممتدة، الأمر الذي يؤدي إلى اندلاع أعمال العنف، والنزوح، وتدهور الأوضاع المعيشية للسكان بشكل عام. وقد انخفضت توافر المواد الغذائية، والوقود، والمياه والصرف الصحي، والكهرباء، والإمدادات الطبية، كما انخفضت القدرة على تحمل تكاليفها. ويستمر كذلك تراجع الرعاية الصحية والخدمات العامة، مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني خلال العام الماضي. ويزيد من تعقيد هذا الأمر الوضع اليائس لكثير من المهاجرين والمحتاجين إلى الحماية الدولية مثل اللاجئين وطالبي اللجوء. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك قضايا خطيرة تتعلق بالحماية ترتبط بالنزاع القائم وانعدام الأمن، بما في ذلك وجود الذخائر غير المنفجرة، والألغام، والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وتستند خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2018 إلى المشاورات الواسعة والأدلة المحسنة وتحليل التقييمات. خلال مرحلة التقييم والتحليل، أدركنا أهمية الانخراط مع الجهات الفاعلة التي تعمل في ليبيا في مجال التنمية والاستقرار حيث إن تدخلاتهم تتصل بشكل مباشر بعملنا الإنساني، وغالبًا ما يقدمون حلولاً مستدامة طويلة الأجل تقلل من الاحتياجات الإنسانية وتحد من مواطن الضعف مع مرور الزمن. وقد تم إعداد خطة الاستجابة الإنسانية من خلال التعاون الوثيق مع السلطات الليبية والجهات المعنية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، انضم إلينا 160 مشارك من جميع أنحاء ليبيا لحضور ورشة عمل لمناقشة احتياجات الليبيين وطرق المضي قدمًا وتحقيق الاستجابة الجماعية للأولويات المحددة. ويعكس ذلك التزام الليبيين والمجتمع الإنساني بتحقيق استجابة إنسانية منسقة وقائمة على المبادئ ومراعية لجوانب النزاع وأكثر فعالية في ليبيا.

وقد حافظ المجتمع الإنساني على موضوع الحماية في قلب خطة الاستجابة الإنسانية في عام 2018، إلى جانب التدخلات الإنسانية الحرجة المنقذة للأرواح. وترتكز استراتيجيتنا للاستجابة في العام المقبل على ثلاثة محاور رئيسية: (1) الاستجابة السريعة للمساعدات الطارئة والمنقذة للأرواح، (2) المساعدة متعددة القطاعات التي تستهدف الأشخاص والأسر الأكثر ضعفًا، (3) استعادة الوظائف الأساسية وإتاحة الوصول إلى الخدمات.

وتقدر خطة هذا العام بمبلغ 313 مليون دولار للاستجابة الإنسانية والحماية وتستهدف 1.1 مليون شخص من المحتاجين في جميع أنحاء ليبيا. ويمثل ذلك زيادة على متطلبات التمويل الإنساني في العام الماضي، ويرجع هذا الأمر إلى زيادة عدد الشركاء، فضلاً عن التدخلات الجديدة في مجال الاستجابة مثل الإجراءات الإنسانية المتعلقة بازالة الألغام، وتعزيز النهج متعددة القطاعات لإعطاء الأولوية لمن هم في أمس الحاجة إلى المساعدات.

ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأنه يمكننا العمل سويًا لتخفيف معاناة الأشخاص الأكثر ضعفًا وتضررًا في ليبيا للتغلب على هذه الفترة الصعبة.

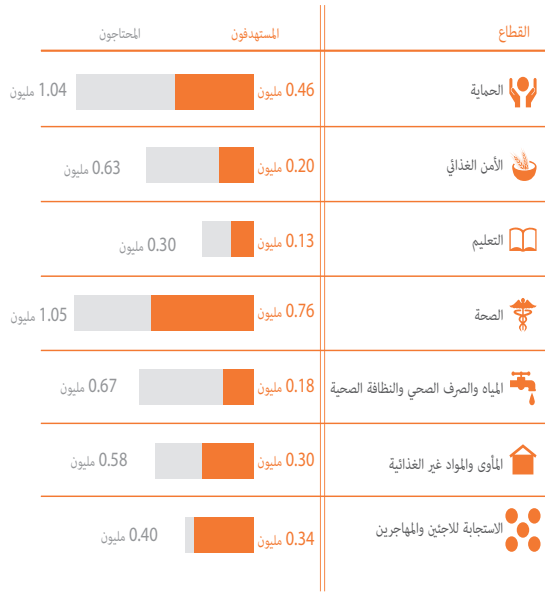
ماريا ريبيرو

منسقة الشؤون الإنسانية

خطة الاستجابة الإنسانية

الأشخاص المحتاجون والمستهدفون في كل قطاع في عام 2018

عدد المحتاجين والمستهدفين بحسب القطاع



المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

المستهدفون

المحتاجون

313 مليون \$ 0.94 مليون 1.1 مليون

الهدف الاستراتيجي الأول

حماية حقوق الناس وفقاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان



الهدف الاستراتيجي الثاني

دعم حصول الأسر والمجتمعات المحلية الضعيفة على الخدمات الأساسية بطريقة شاملة وأمنة وكريمة



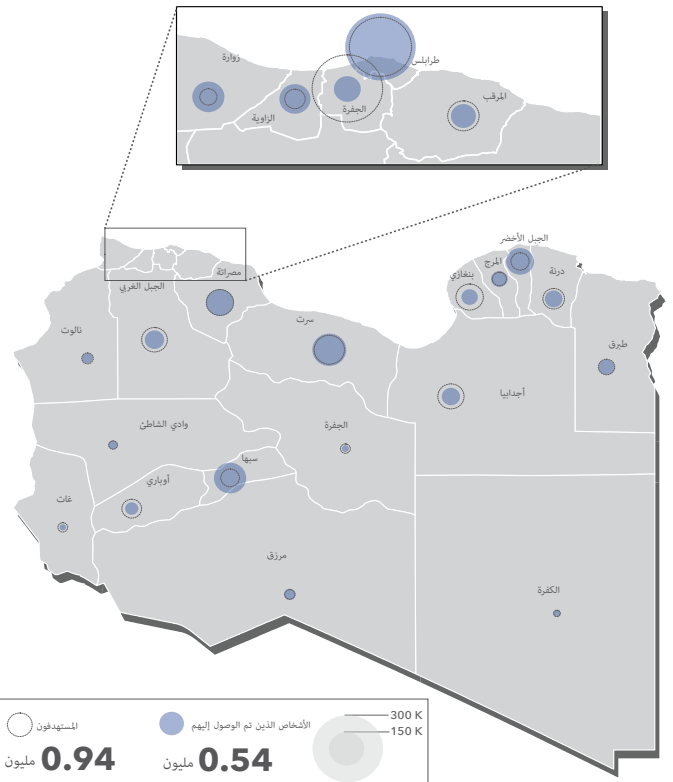
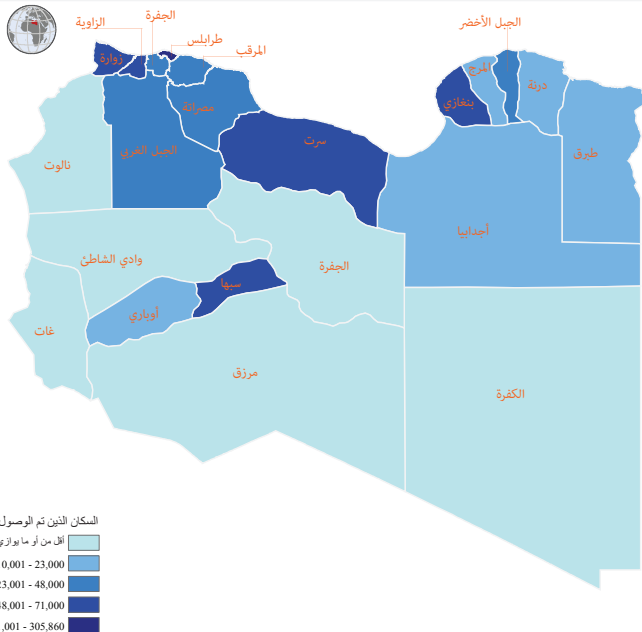
الهدف الاستراتيجي الثالث

تعزيز الاستجابة الإنسانية من خلال زيادة المساءلة وتدعيم القدرات



تغطية الشركاء في المجال الإنساني في عام 2017

الأشخاص المستهدفون الذين حصلوا على المساعدات الإنسانية في عام 2017



الاستراتيجية

في إطار خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام 2018، يسعى الشركاء في المجال الإنساني للاستجابة إلى أبسط الاحتياجات الأساسية لحوالي 940.000 من أصل ما يقدر بـ 1.1 مليون شخص في حاجة للمساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح وللحماية في جميع أنحاء ليبيا

وقد حدد الفريق القطري للعمل الإنساني ثلاثة أهداف استراتيجية لتوجيه الاستجابة الإنسانية المركزة ذات الأولويات والمبنية على المبادئ والمنسقة بشكل أفضل في عام 2018. وقد حددت تلك الأهداف من بيانات التقييمات المحسنة والتحليلات والاعتبارات العملية على الأرض

ويتوقف تحقيق هذه الأهداف من خلال الأنشطة الإنسانية المتضمنة في هذه الخطة على توافر الموارد الكافية ووجود بيئة تشغيلية تمكينية

وقد وضعت الخطة لكي تحقق التكامل مع الإطار الاستراتيجي لفريق الأمم المتحدة القطري الذي يشمل الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، وتعزيز الخدمات الأساسية، مع بذل كل جهد ممكن للقضاء على الازدواجية وضمان أقصى قدر من التضافر بين الخطط

إن العديد من التدخلات الإنمائية والرامية إلى تحقيق الاستقرار في ليبيا لها صلة مباشرة بالعمل الإنساني، حيث إنها غالبًا ما توفر حلولاً مستدامة طويلة الأمد تعمل على تقليل الاحتياجات الإنسانية مع مرور الوقت. وبالتالي، يلتزم الفريق القطري للعمل الإنساني بتنسيق وترتيب مشروعات الاستجابة الإنسانية مع برامج التنمية والاستقرار القائمة والمخطط لها. وتماشياً مع هذا النهج، حددت استراتيجيات الاستجابة القطاعية جوانب الصلة بين المعونة الإنسانية والتنمية ودعم الاستقرار (مثلاً في مواقع جغرافية محددة أو لفئات سكانية مستهدفة)، بما في ذلك الفرص المتاحة للإنهاء التدريجي للمساعدات الإنسانية لصالح تقديم الدعم على المدى الطويل، حسب ماتقتضي الحاجة



3 تعزيز الاستجابة الإنسانية من خلال زيادة المساءلة وتدعيم القدرات

يجسد هذا الهدف التزام الشركاء في المجال الإنساني بالتخطيط الجيد لبرامجهم الجيدة، ومراعاة النوع الاجتماعي وجوانب الأزمة، وزيادة القدرات، وتحسين التنسيق، والتمسك بالمبدأ الأساسي المتمثل في "عدم الإيذاء"، بما في ذلك القيام بالتواصل الهادف ثنائي الاتجاه مع المجتمعات المتأثرة بالأزمة. ويشمل كذلك الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات مواجهة حالات الطوارئ والبيات الاستجابة على المستوى المحلي والوطني.



2 دعم حصول الأسر والمجتمعات المحلية الضعيفة على الخدمات الأساسية بطريقة شاملة وأمنة وكريمة

يشدد هذا الهدف على أهمية قدرة الناس على الوصول إلى المساعدات الإنسانية، والخدمات الأساسية، والحماية بطريقة آمنة وكريمة، خاصة في المناطق الأشد احتياجاً. وستركز تدخلات الاستجابة في مختلف القطاعات على الفئات والمجتمعات الأكثر ضعفاً الذين لديهم فرص محدودة للوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. وتشمل الأمثلة على التدخلات على سبيل المثال لا الحصر: دعم الحصول على التعليم الرسمي وغير الرسمي، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، وضمان إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بشكل كريم وفي الوقت المناسب، وتقديم المساعدات النقدية، والتصدي للتهديدات المتعلقة بمخاطر المتفجرات.



1 حماية حقوق الأشخاص وفقاً للقانون الدولي والإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

اعترافاً بانتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، وتمتنباً مع المذكرة التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن مركزية موضوع الحماية، تهدف الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى حماية حقوق الأشخاص الأكثر ضعفاً وتعزيز كرامتهم. لذا فسوف تركز على تعميم وتعزيز مركزية الحماية عبر جميع عناصر الاستجابة من خلال صياغة متماسكة للقضايا المتعلقة بالحماية، ورصد الاتجاهات وتحليلها، فضلاً عن وضع تدابير للوقاية والاستجابة. كما سترصد الجهات الإنسانية الفاعلة من جهود المناصرة وحشد الدعم مع الجهات المسؤولة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين وذلك لحماية المدنيين المتضررين وتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتقيدهما.

النهج متعدد القطاعات

ترتكز خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام 2018 على هدفها المتمثل في تقديم استجابة متعددة الأبعاد للمحتاجين. وتماشياً مع التزام الفريق الفطري للعمل الإنساني بتحسين إيصال المعونات الإنسانية، سيتم تنفيذ استجابة معززة متعددة القطاعات من خلال خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2018. وستدعم ذلك حتمية ضمان تقديم المساعدة القائمة على المبادئ والشاملة والأمنة والكرامة إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً، وضمان المساءلة تجاه المجتمعات والفئات في ليبيا. وسوف يتأسس هذا النهج على ثلاث ركائز رئيسية: الركيزة الأولى تركز على الاستجابة السريعة للمساعدات الطارئة والمنقذة للأرواح، وتسعى إلى استهداف الاحتياجات التي تنشأ في الأشهر الثلاثة الأولى من بداية حالات الطوارئ الجديدة. وترتكز الركيزة الثانية على تقديم المساعدات متعددة القطاعات إلى الأشخاص والأسر الأكثر ضعفاً، وتهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية التي تمتد إلى ما بعد الأشهر الثلاثة الأولى. أما الركيزة الثالثة فترتكز على استعادة الوظائف الأساسية للخدمات وسبل كسب العيش الضرورية، وسيتم تنفيذها على مدار السنة عندما تقتضي الحاجة. وفي إطار هذا النهج متعدد القطاعات، سوف تتواءم أليات العمل الإنساني مع المبادئ والتدخلات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتنمية. وسيعمل المجتمع الإنساني مع الجهات الفاعلة في مجال تحقيق الاستقرار والتنمية وذلك لضمان تحديد حلول طويلة الأجل، وإرساء عملية تعافي مستدامة تقلل من الاحتياجات الإنسانية مع مرور الوقت.

وفيما يلي أمثلة لتدخلات البرامج الرئيسية في إطار كل ركيزة.

النهج متعدد القطاعات

الركيزة الثالثة

استعادة الوظائف الأساسية للخدمات
وسبل كسب العيش الضرورية

- الإصلاح الطفيف لمرافق الخدمات الأساسية (مثل المرافق الصحية، والمدارس المتضررة من النزاع، ونظم إمدادات المياه، ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية)
- توفير أصول كسب العيش (مثل معدات الصيد/الزراعة، إلخ)
- التثقيف بشأن مخاطر الألغام، التوعية بمخاطر الأسلحة الصغيرة والخفيفة/تغيير المواقف تجاهها
- إدارة الحالات ونظم الإحالة
- فصول تعويضية للأطفال المتسربين من المدارس، فصول علاجية للأطفال المعرضين لخطر الفشل أو التسرب من التعليم، أنشطة ترفيحية في المدارس، تدريب المعلمين على التعليم في حالات الطوارئ، دعم التعليم الرسمي وغير الرسمي
- الخدمات الصحية المجتمعية

الركيزة الثانية

تقديم مساعدات متعددة القطاعات
للأشخاص والأسر الأكثر ضعفاً

- رصد احتياجات الحماية
- الدعم النفسي والاجتماعي (بما في ذلك الخدمات المتخصصة للأطفال)
- حماية الأطفال
- توفير أدوية الأمراض غير المعدية، وتعزيز قدرات العاملين في الرعاية الصحية
- مساعدة الضحايا (بالنسبة لأولئك المتضررين من مخلفات الحرب من المتفجرات)
- تحسين إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الأجهزة المساعدة
- إزالة الأخطار المتفجرة، والتثقيف بشأن مخاطر الألغام، والإبلاغ عن المناطق المصابة بالألغام
- المساعدات الغذائية
- المدارس المتقلبة، وتوفير الدعم التعليمي
- العودة الطوعية للمهاجرين العالقين
- دعم سبل العيش وتوفير التدخلات الزراعية

الركيزة الأولى

الاستجابة السريعة لتقديم المساعدات
الطارئة والمنقذة للأرواح

- توزيع الأغذية في حالات الطوارئ
- الرعاية الصحية في حالات الطوارئ، وتوزيع الأدوية، ومعدات التعامل مع الصدمات وحالات الطوارئ، ومجموعات الإمدادات، ودعم العاملين في الرعاية الصحية
- المعالجة السريعة لحالات الغتصاب
- الإسعافات الأولية النفسية
- المواد غير الغذائية: مستلزمات النظافة واللوازم الصحية النسائية
- توفير المياه (للاستخدام المنزلي والصالح للشرب)، معالجة المياه
- رصد احتياجات الحماية
- التعليم في حالات الطوارئ والدعم النفسي والاجتماعي في المدارس
- تسجيل المهاجرين
- خط النجدة لحالات مخلفات الحرب من المتفجرات، الإبلاغ عن وجود مخلفات الحرب من المتفجرات، التثقيف بشأن مخاطر الألغام، والتوعية بالمخاطر، وتظهير مواضع الألغام
- الإجماع الإنساني للمهاجرين واللاجئين
- توفير التدخلات الزراعية في حالات الطوارئ

الاحتياجات والأهداف والمتطلبات

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

313 مليون



المستهدفون

0.94 مليون شخص



المحتاجون

1.1 مليون شخص



لحساب أعداد الأشخاص المحتاجين. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الأرقام المتعلقة باللاجئين/طالبين اللجوء.

المحتاجون بحسب كل قطاع: تم حساب عدد المحتاجين في كل قطاع بعينه استنادًا إلى المؤشرات التي تم جمعها واستخدامها في عملية التحليل المشترك بين القطاعات. واستنادًا إلى تلك المؤشرات وخرائط شدة الاحتياجات في القطاعات، حددت القطاعات الأشخاص المحتاجين من بين مجموعات النازحين داخليًا، والعائدين، والمهاجرين/اللاجئين/طالبين اللجوء، وغير النازحين.

أعداد السكان غير النازحين: تم استخدام سبعة مؤشرات من تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان / مصلحة الإحصاء والتعداد في ليبيا وتقييم الاستعداد وتوافر الخدمات التابع لمنظمة الصحة العالمية/ وزارة الصحة من أجل حساب إجمالي عدد المحتاجين من غير النازحين، وتم تعريف حدود أعداد السكان غير النازحين في كل من المناطق الاثني والعشرين وفقًا لما يلي: درجة نقص استهلاك الأغذية، وأسعار المنتجات الغذائية مقارنةً بما قبل عام 2011، وتنوع المنتجات الغذائية مقارنةً بما قبل عام 2011، واستراتيجيات التكيف مع سبل المعيشة (الأصول المباحة للأسر المعيشية)، واستراتيجيات التكيف مع سبل المعيشة (المخدرات المنققة)، وحالة عمل المستشفيات، ومراكز الرعاية الصحية الأولية وغيرها من المرافق الصحية، وعدم توافر الأدوية للأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة.

ويبلغ إجمالي متطلبات تمويل خطة الاستجابة 313 مليون دولار أمريكي. وقد تم تحديد أولويات الاستجابة الإنسانية بشكل محدد، وهي تتعلق بالاحتياجات الأكثر إلحاحًا للنازحين داخليًا، والعائدين، والمحتاجين من غير النازحين، والمهاجرين، واللاجئين، وطلباء اللجوء.

يقدّر إجمالي عدد السكان المحتاجين للمساعدات الإنسانية في ليبيا في عام 2018 بنحو 1.1 مليون شخص. ويشمل هذا العدد المقدر لإجمالي الفئات الضعيفة من النازحين داخليًا، والعائدين، وغير النازحين، والمهاجرين واللاجئين وطلباء اللجوء.

السكان المستهدفون: يبلغ مجموع عدد السكان المستهدفين بهذا النداء الإنساني حوالي 940.000 نسمة. ويستند هذا الرقم إلى أعلى عدد من الليبيين المستهدفين بأحد أشكال المساعدات المنقذة للأرواح من قبل أحد القطاعات، وهو قطاع الصحة في هذه الحالة. ثم يضاف إلى ذلك أعداد غير الليبيين المستهدفين أيضًا بأحد أشكال المساعدات المنقذة للأرواح للوصول إلى رقم إجمالي. وتضمنت العوامل الأخرى شدة الاحتياجات - على النحو الذي حددته النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية - والقدرة على التنفيذ، والموارد التي قد تكون متاحة. ويجري تصنيف جميع أعداد السكان بحسب فئة الحالة، والنوع الاجتماعي، والسن، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي.

تحليل الاحتياجات: استند تحليل النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية إلى تقييمي الاحتياجات متعدد القطاعات - على مستوى الأسرة - اللذان أجريا لهذا العام. وقد تم جمع بيانات تقييم الاحتياجات الأول متعدد القطاعات في ديسمبر/كانون الأول 2016 - يناير/كانون الثاني 2017 من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان / مصلحة الإحصاء والتعداد في ليبيا وغطي 20 مدينة. أما التقييم الثاني فقد قامت به منظمة التعليم والإعمار وصحة المجتمع (REACH) على مستوى البلديات في 8 مناطق، وتم الانتهاء من جمع البيانات في سبتمبر/أيلول 2017.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد قامت منظمة الصحة العالمية/ وزارة الصحة أيضًا بتحديث نتائج تقييم الاستعداد وتوافر الخدمات في عام 2017. وتضمن مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في ليبيا تحديث أعداد النازحين والعائدين والمهاجرين على أساس منتظم.

وبالنسبة للنظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2018، فقد تم إدراج بيانات الجولة الثانية عشر من مصفوفة تتبع النزوح وتم الاعتماد على تلك الأرقام كأساس

المتطلبات	بحسب السن والنوع		بحسب الحالة					تصنيف المستهدفين	الإجمالي	القطاع
	نسبة الإناث البالغين وكبار السن **	نسبة الأطفال	غير النازحين	العائدون	النازحون	المهاجرون	اللاجئون/طالبين اللجوء			
الإجمالي										
26M	42 53 5%	51%	27K	93K	60K	10K	10K	0.20M	0.63M	الأمن الغذائي
33M	46 50 5%	46%	262K	158K	121K		219K	0.76M	1.05M	الصحة
37M	40 53 7%	49%	38K	99K	90K	41K	33K	0.30M	0.58M	المأوى والمواد غير الغذائية
6M	100 - -%	50%	48K	36K	34K		16K	0.13M	0.30M	التعليم
44M	37 58 5%	46%	192.8K	102.4K	72.4K	62.7K	24.2K	0.46M	1.04M	الحماية
5M	43 52 4%	51%	66K	31K	44.5K		38K	0.18M	0.67M	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
140M	9 91 0%	11%	-	-	-	-	336K	0.34M	0.40M	خطة الاستجابة لاجئين والمهاجرين
5.5M	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المساعدات النقدية متعددة الأغراض
16M	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التنسيق
\$313M	-	-	262K*	158K*	121K*		0.4M*	0.94M*	1.1M*	الإجمالي

* لا يمثل الرقم الإجمالي مجموع الأرقام في كل عمود لأن نفس الأشخاص قد يظهروا عدة مرات

** (الأطفال أقل من 18 سنة)، البالغون (18 - 59 سنة)، كبار السن (أكثر من 59 سنة)

تصدر هذه الوثيقة بالنيابة عن الفريق القطري للعمل الإنساني والشركاء.

تعرض هذه الوثيقة الفهم المشترك للفريق القطري للعمل الإنساني لجوانب لأزمة، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحًا، كما تعكس تخطيطه المشترك للاستجابة الإنسانية.

لا تعتبر التسميات المستخدمة في هذا التقرير وطريقة عرض المواد الواردة فيه عن أي رأي كان من جانب الفريق القطري للعمل الإنساني والشركاء بشأن الوضع



www.unocha.org/romena/about-us/about-ocha-regional/libya



www.humanitarianresponse.info/en/operations/libya



ochalibya2@un.org



[@ocharomena](https://twitter.com/ocharomena)